دمشق الأعلى بـ١٠ آلاف اعتراض وفي حلب ٦٧٥٢ وفي طرطوس أكثر من أربعة آلاف وفي ريف دمشق ٣٥٠٠ اعتراض

وزير التربية لـ«الوطن»: ١٠٠ حالة أجلت نتيجتها لعدم كتابة الطلاب أسمائهم أو أرقامهم الامتحانية

محمود الصالح

كشف وزير التربية دارم طباع أن عمليات دراسة الاعتراضات تجري في المحافظات بكل دقة ومسؤولية واهتمام، ولن يظلم أي طالب في حال كان له أي حق حتى ولو جزءاً من العلامة، وأضاف: يقوم المختصون في دوائر الامتحانات في المحافظات التي جرت فيها عمليات التصحيح بالتدقيق في كل ورقة امتحان تقدم صاحبها بطلب اعتراض عليها.

وأكد وزير التربية في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الحالات التي تم الحديث عن معالجتها في مواقع التواصل الاجتماعي، هي حالات لم يتقدم أصحابها باعتراض، إنما كان لدينا على مستوى البلاد بحدود ١٠٠ حالة من مختلف المحافظات البعض منها لم يكتب الطالب اسمه أو رقمه، وتم وضع هذه الحالات جانباً حتى لا تؤخر صدور النتائج العامة، وفي اليوم التالي قامت الوزارة بالتدقيق في هذه الحالات والتأكد من الأسماء والأرقام الامتحانية وتثبيت نتيجتها لكل طالب، ولم تتم عملية إعادة تصحيح أي من أوراق هذه الحالات التي يتم الحديث عنها، ولم تكن هناك أخطاء في عمليات التصحيح والتنتيج أدت إلى هذه الحالات، إنما الموضوع أن هؤلاء الطالب سهوا عن كتابة الاسم أو رقم الامتحان.

وأوضح طباع أن عملية الاعتراض هي حق لكل طالب، ويتم التدقيق في مديريات التربية الآن في مدى قانونية هذه الاعتراضات وانسجامها مع نظام الامتحانات العامة، وفي حال كان الطالب محقاً في الاعتراض تقوم اللجان المختصة بالتدقيق في العلامات التي نالها الطالب، وتثبيت النتيجة ثم الإعلان عن نتيجة جميع الاعتراضات التي قدمت في جميع المحافظات قبل الدورة الامتحانية الثانية.

مدير تربية دمشق سليمان يونس أكد لـ«الوطن» أن عمليات دراسة الاعتراضات المقدمة من الطلاب تجري من اللجان المختصة في المديرية وهناك بحدود عشرة آلاف من طلاب محافظة دمشق تقدموا بالاعتراض على مادة أو أكثر بالنسبة للطالب، ولا يمكن تقدير مدى أحقية هذه الاعتراضات إلا بعد ظهور النتيجة، علماً أن العدد الكلي للمتقدمين لامتحان الثانوية العامة الفرعين العلمي والأدبي في دمشق كان ٣٦٥٥٣ طالباً وطالبة.

مدير تربية ريف دمشق ماهر فرج بين لـ«الوطن» أن عدد الاعتراضات المقدمة من طلاب ريف دمشق في جميع فروع الثانوية العامة بلغ ٣٥٠٠ اعتراض لمختلف المواد والنسبة الأكبر كانت على مادتي الرياضيات واللغة العربية.

وبين فرج أن تقييم عمليات الاعتراض وبالتالي عمليات التصحيح والتنتيج من خلالها لا يمكن أن تتم إلا بعد ظهور عدد حالات الاعتراض التي تغيرت نتيجتها، فإن كان عدد الحالات التي استفادت من الاعتراض كبيرة فهذا يعني أن هناك نسبة كبيرة من الأخطاء المادية يجب البحث فيها والوقوف على أسبابها، وإن كانت عادية وضمن الحدود الطبيعية، حينها تكون الأمور عادية ولا حاجة لمناقشة هذه القضية أو البحث فيها.

وعن دوافع الطلاب للاعتراض أوضح مدير التربية أن أغلب حالات الاعتراض هي نفسية للطالب ليبرر لنفسه النتيجة من خلال تقديم طلب الاعتراض، إضافة إلى ذلك الرسوم التي يدفعها الطالب لقاء الاعتراض هي قليلة وهي مناسبة ومشجعة للاعتراض.

وعن وجود إمكانية لإعادة عملية تدقيق تصحيح الإجابة نفى فرج هذه الإمكانية في الدورة الأولى، وعملية الاعتراض تقتصر فقط على جمع مفردات العلامات والتأكد منها، أما التصحيح فهو متاح فقط في الدورة الثانية فقط.

وفي محافظة طرطوس بين مدير التربية علي شحود أن عدد طلبات الاعتراض المقدمة في الفرع العلمي ٣٧٢٥ طلباً وفي الفرع الأدبي ٣٨٢ طلب اعتراض. وأوضح مدير التربية في تصريح لـ«الوطن» أن نسبة الاعتراض متقاربة في جميع المواد المعترض عليها ولا فروق كبيرة بين مادة وأخرى.

وعن تقييمه لعملية الاعتراض أشار شحود إلى أنه لا يمكن تقييم أسباب عمليات الاعتراض إلا بعد ظهور نتيجة هذه الاعتراضات ومعرفة الحالات التي استفادت نتيجة الاعتراض.

وعن قيام تربية طرطوس بمعالجة حالات تم الحديث عنها عبر مواقع التواصل الاجتماعي أوضح مدير التربية أنه لم يتم التقدم إلى تربية طرطوس بأي حالة خارج عمليات الاعتراض التي تُدرس الآن ولم تظهر نتيجة أي منها.

في حمص بين رئيس دائرة الامتحانات في مديرية التربية طلال زين الدين أن هناك ٣ آلاف طلب اعتراض قدمها طلاب حمص على نتائج امتحانات الدورة الأولى النسبة الأكبر في مادتي الرياضيات والعلوم، وتتم معالجة حالات الاعتراض في المحافظات التي جرى التصحيح فيها.

أما عن الحالات التي يتم الحديث عنها في مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تغيرت نتيجتها فأوضح زين الدين أنه لم تجر دراسة ومعالجة أي حالة في حمص، وكل هذه الحالات تمت معالجتها مركزياً من وزارة التربية، لأن الاعتراضات المقدمة في حمص ما زالت تدرس ولم تظهر نتيجة أي منها، وعن وجهة نظره في عدد الاعتراضات المقدمة بين رئيس دائرة الامتحانات أن عددها ليس كبيراً وهي ضمن الحدود الطبيعية ومشابهة للعدد في السنوات الماضية، وكذلك الحال نسبة النجاح مقاربة جداً للسنوات السابقة وهي ضمن الإطار الطبيعي.

وعن رأيه في وجود تسرع في عملية تصحيح أوراق الثانوية العامة لإعلان النتائج أوضح زين الدين أنه لا يوجد أي تسرع وقد صدرت النتائج في موعدها الطبيعي الذي تصدر فيه سنوياً بين الأول والعاشر من تموز من كل عام.

وفي حلب بين مدير التربية مصطفى عبد الغني أن عدد طلبات الاعتراض المقدمة على نتائج امتحانات الدورة الأولى لشهادة الثانوية العامة في حلب ٦٧٥٢ اعتراضاً النسبة الأكبر منها كانت على مادتي العلوم والرياضيات. وبلغ عدد الطلاب المسجلين للتقدم لامتحانات الثانوية العامة الفرعين العلمي والأدبي في حلب ٣٠٣٢٢ طالباً وطالبة.

• مدير تربية الريف: معالجة الاعتراض بإعادة جمع العلامات وليس إعادة التصحيح

• لا يمكن معرفة أسباب الاعتراضات إلا بعد معرفة الإيجابية منها

«إلزامياً» ٣٥٠ ألفاً تكلفة تركيب الـ«جي بي إس» و٢٥٠٠ ليرة اشتراك شهري

نائب المحافظ لـ«الوطن»: مخصصات دمشق من المحروقات «على حالها»

عضو مكتب تنفيذي لـ«الوطن»: تركيب الأجهزة لـ١٠ آلاف مركبة منها ٧ آلاف سرفيس

مدير «النقل الداخلي»: ٦٠ سائقاً للعمل على ٣٠ باصاً جديداً وقريباً إعادة توزيع الباصات «المسحوبة»

فادي بك الشريف

بينما أكد نائب محافظ دمشق أحمد النابلسي لـ«الوطن» أن كميات المحروقات المخصصة للمحافظة لا تزال على وضعها بواقع ١٧ طلباً حتى الآن، كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في المحافظة مازن دباس لـ«الوطن» عن توزيع مادة المازوت للسرافيس بشكل استثنائي السبت الماضي وذلك بعد انقضاء عطلة عيد الأضحى المبارك تقديراً لوضع المواطنين والعودة من المحافظات إلى أعمالهم ووظائفهم، علماً أن التوزيع يوم السبت متوقف منذ فترة بعد تخفيض الكميات.

في السياق كشف دباس عن توجيه تعميم إلى كراج البولمان بضرورة دفع تكلفة تركيب نظام الجي بي إس، ليصار إلى تركيبه بموجب إيصال، مبيناً أن التركيب يعتبر إلزامياً وبشكل تدريجي لجميع الآليات ووسائط النقل، ليشمل الأمر باصات النقل الداخلي والسرافيس والبولمانات ومختلف آليات المحافظة.

وبين أنه سيتم منح مهلة لوسائل النقل للدفع وتركيب الجهاز، ليصار إلى وضع تعليمات بموجب قرار يصدر ليحدد الإجـــراءات المتخذة بحق أي سائق وصاحب مركبة لا يلتزم بالتعليمات والقرار الصادر بتركيب الجهاز، مشيراً إلى أنه تم تركيب ١٠٠ جهاز لآليات المحافظة وذلك في يوم واحد.

ورجح عضو المكتب التنفيذي أن يشمل تطبيق الجهاز حوالي ١٠ آلاف وسيلة نقل، ٧ آلاف منها للسرافيس التي تخدم العاصمة وريفها، مع وجود أكثر من ٢٠٠ باص حكومي وخاص، بما يشمل آليات المحافظة بحدود ٤٠٠ آلية.

وقال: يتم حالياً تركيب الأجهزة وهناك كميات كافية لتغطية جميع وسائل النقل في العاصمة، على أن تتراوح المهلة المخصصة بين الشهر إلى ٤٥ يوماً، علماً أن كلفة تركيب الجهاز تصل إلى قرابة الـ٣٥٠ ألف ليرة، مع اشتراك شهري ٢٥٠٠ ليرة، على أن تقر إجراءات خلال الفترة القريبة القادمة، علماً أن التطبيق سيتم تعميمه بعد دمشق ليشمل مختلف المحافظات.

ولفت دباس إلى عدم ورود أي شكاوى عن تقاضي أجور زائدة من بولمانات النقل بين المحافظات، علماً أنه تم تسيير ٢٨٥ رحلة من كراج البولمان بالقابون إلى مختلف المناطق والمحافظات أمس الأول بواقع ١٢٥٠٠ مسافر ليشهد مركز الانطلاق حركة مغادرة وقدوم نشطة من دمشق إلى جميع المناطق والمحافظات وبالعكس، كما شهدت مراكز انطلاق الشمال كراج (العباسيين) والسومرية والمنطقة الجنوبية كراج (درعا والسويداء) حركة مغادرة وقدوم وتم تأمين جميع المسافرين.

في سياق متصل وضعت الشركة العامة للنقل الداخلي بدمشق ٣٠ باصاً جديداً من الباصات التي قدمتها الصين كمساعدة لسورية في الخدمة بمحافظة دمشق.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير عام الشركة موريس حداد أنه تم وضع ١١ باصاً جديداً على خط (باب توما- جسر الرئيس) ومثلها على خط (الدوار الجنوبي)، مشيراً إلى تخصيص ٨ باصات لخط (الزاهرة- الحميدية)، علماً أنه تم اتخاذ إجراءات سريعة لترقيم الباصات وتوفير وتحضير البطاقات الخاصة بالمحروقات وتخصيص الكميات اللازمة لها من الوقود بالتعاون مع شركة محروقات، ناهيك عن التأمين الإلزامي لها، ذاكراً اختيار ٦٠ سائقاً من ذوي الخبرة والكفاءة للعمل على الباصات بالشكل الأمثل.

وبيّن حداد أنه سيتم الاجتماع في هندسة المرور قريباً جداً لإعادة توزيع الباصات التي تم سحبها من هذه الخطوط وفتح خطوط جديدة على أن توضع وتخصص للخطوط التي تشهد ازدحامات كبيرة، معتبراً أن هذا الأمر يتوضح خلال وقت قريب جداً.

وبحسب حداد تم إجراء الكشف الفني على الباصات من وكيل شركة (كينغ لونغ) وإجراء فحص شامل لها والتأكد من جاهزيتها.

بانتظار تسعيرة التموين

تخوف مزارعي التفاح من عجز الحكومة عن تسويق إنتاجهم يدفعهم لتضمين محاصيلهم

السويداء- عبير صيموعة

اقترب موسم قطاف التفاح للعام الحالي لتعود معه مخاوف المزارعين على ساحة المحافظة من عدم إمكانية تصريف إنتاجهم وخاصة أن تقديرات إنتاجه لهذا العام وحسب مديرية زراعة السويداء تتجاوز ٥٩ ألفاً.

مزارعون أكدوا لـ«الوطن» أن تجربتهم خلال السنوات السابقة مع كل الجهات المعنية أكدت مقدار العجز عن وضع خطط تسويقية لإنتاجهم حينما كان لا يتجاوز الـ٤٠ ألف طن.

وبين مزارعو بلدة عرمان ومياماس وسهوة الخضر ومنطقة ظهر الجبل في السويداء وغيرها من المناطق في حديثهم لـ«الوطن» عدم تفاؤلهم بقدرة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على وضع التسعيرة المطلوبة حسب التكلفة في وقتها المناسب وخاصة أنهم خسروا في العام الماضي نصف مواسمهم من التفاح جراء الرياح والعواصف التي ضربت أشجارهم وأدت إلى تساقط الثمار، بينما ينتظرون تسعيرة وزارة التجارة التي أتت متأخرة جداً وحالت دون قدرتهم على القطاف والتسويق في الوقت المحدد، كما أنها أدت إلى إحجام التجار والضمانة من شراء محاصيلهم إلا وفق الأسعار التي قاموا بتحديدها بأنفسهم مع اضطرار البعض لبيع كمياتهم بالخسارة لإنقاذ ما تبقى منه.

كما أشار الكثير من مصدري التفاح إلى أن عجز الوزارة المعنية عن إيجاد مخبر لفحص الأثر المتبقي للمبيدات حتى تاريخه سيجعلهم أمام خسائر كبيرة متوقعة في حال عزمهم على شراء الإنتاج من المزارعين، مشيرين إلى خسائرهم الكبيرة التي لحقت بهم جراء إعادة التفاح المصدر العام الماضي من مصر أو إتلافه في أرضه بعد تحليله وعدم السماح له بدخول الأسواق المصرية، وما أشار إليه المصدرون أكده المزارعون خاصة من قام منهم ببيع منتج حقولهم للتجار والسماسرة بأسعار شبه مقبولة لتفقتهم المطلقة بعجز كل الجهات والوزارات عن استقبال وتسويق منتجهم وخاصة السورية للتجارة التي وضعت شروطاً شبه تعجيزية لاستقبال منتجهم من التفاح هذا فضلاً عن عدم قدرتها على استجرار سوى جزء يسير من آلاف الأطنان المنتجة بالتزامن مع عدم قدرة الأسواق المحلية على استيعاب كامل الإنتاج.

بدوره رئيس غرفة زراعة السويداء حاتم أبو راس رأى أن تخوف المزارعين من عدم قدرتهم على تصريف منتجهم من التفاح واقع حقيقي جراء معاناتهم السنة الماضية وهم ينتظرون التسعيرة الرسمية من وزارة التجارة الداخلية واضطرارهم لبيع تفاحهم حسب تسعيرة التجار هذا فضلاً عن خسارة الكثيرين لنصف محاصيلهم أو أكثر بسبب الرياح التي أتت على معظم الموسم وأدت إلى تساقط الثمار بأرضها وهم ينتظرون إجراءات الجهات المعنية التي أتى بعضها متأخراً بينما لم يأت بعضها نهائياً.

ولفت إلى أن المزارعين على ساحة المحافظة بدؤوا فعلياً بتضمين محاصيلهم من دون انتظار، مشيراً إلى أن صعوبات كثيرة اعترضت المزارعين لهذه السنة من ارتفاع تكاليف ومستلزمات الإنتاج وخاصة أسعار المبيدات وأجور العمالة وأجور الآليات وارتفاع أسعار القطع التبديلية والمحروقات فضلاً عن انخفاض الإنتاجية في وحدة المساحة جراء انخفاض معدل الهطل وتقلبات الطقس وخاصة الصقيع الأمر الذي سينعكس بالضرورة على ارتفاع التكاليف ناهيك عما ستواجهه عمليات التصدير من صعوبات بسبب ارتفاع أسعار المواد كالعبوات وأجور الأيدي العاملة وأجور النقل.

ولفت أبو راس إلى أنه تم تقديم العديد من المقترحات لاتحاد الغرف الزراعية بما يضمن دعم عملية تسويق الإنتاج من التفاح على ساحة المحافظة وأهمها التأكيد على عملية تصنيع المنتج من خلال دعم شركات الصناعات الزراعية بالكهرباء والمحروقات ومستلزمات العمل مثل شركة عصير الجبل التي عجزت العام الماضي عن استقبال كميات كبيرة من التفاح لعدم توفر المازوت والكهرباء لزوم تشغيل خطوط إنتاجها، مشيراً إلى ضرورة تخصيص وحدات التخزين والتبريد على ساحة المحافظة بكميات من المازوت لتشغيل مجموعات التوليد بهدف الحفاظ على المخزون من التلف مع السعي إلى تأمين مخبر لتحليل الأثر المتبقي بالمعايير العملية لتقاني رفض المنتج من البلد المستهدف بالتصدير إضافة إلى تسهيل انسياب وخروج الصادرات مع دعم المصدرين.

وأشار رئيس الغرفة إلى وضع مقترح بالعمل مع الجانب الأردني لفتح معبر من جهة محافظة السويداء الأمر الذي يسهل خروج الصادرات والتوفير في التكلفة التصديرية، لافتاً إلى أن كمية الصادرات المتوقعة من المنتج حوالي ٢٥ بالمئة تستهدف أسواق مصر والسودان ودول الخليج.

شكاوى من نقص مياه الري في ريف جبلة.. ومدير الموارد المائية لـ«الوطن»: المخزون جيد

اللاذقية - عبير سمير محمود

رداً على شكاوى مزارعين في ريف جبلة حول عدم قدرتهم على سقاية محاصيلهم خلال الفترة الحالية، أكد مدير الموارد المائية في اللاذقية فراس حيدر لـ«الوطن»، استعداد المديرية لمتابعة أي شكوى في أي قرية ومتابعتها لري المنطقة، منوهاً بأن جميع المحاور حالياً يتم ريها وفقاً للدورات المحددة من لجنة الري.

وأضاف حيدر: إن دورات الري مستمرة ومنها دورة سد ١٦ تشرين ودورة سد الثورة تستأنف «اليوم الإثنين»، وبالنسبة للأقنية تتم مواصلة الضخ بفتح الأقنية في مناسيب ٥٠-٨٠، علماً أنها كانت مفتوحة طوال أيام عطلة العيد، وتم تغطية مناطق بخضرم، القيسية، وفق المنسوب ٨٠، والعودة للأفرع الأولى.

وبالنسبة لمياه السدود في جبلة، أكد حيدر أن مياه الري فيها مفتوحة على الشبكات، ويتم إصلاح الأعطال الطارئة بشكل فوري والمتابعة الميدانية بشكل يومي، وذلك بالتواصل مع اللجان الفرعية المشكلة لمتابعة الري وهي ممثلة بكل منطقة.

ولفت حيدر إلى التنسيق مع شركة الكهرباء لرفع التقنين عن مضخات عدة، منوهاً باستجابة الشركة إلى رفع التقنين عن مضخات الحويز والخابورية والتربة، ما يساهم بإيصال خدمة الري للمواطنين بالشكل الأفضل.

وذكر حيدر أهمية العمل والتنسيق مع لجنة الري لإطلاق المياه بدقة بمواعيدها لتؤدي الخدمة وتحافظ على التخزين من دون أن يكون هناك استهلاك خارج الحاجة سواء للمياه أو الكهرباء.

وأشار إلى أن المخزون المائي في سدود المحافظة جيد، ويبعد الآن بنسبة ٧٧,١٨ بالمئة وهي نسبة جيدة بهذا التوقيت من فصل الصيف وتمثل المحافظة على تخزين عال.

في السياق، تنفذ مديرية الموارد المائية أعمال صيانة في نفق ري عين البيضا بالتعاون مع فرع مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية متاع ٦ التي تنفذ على مدار الساعة، لإنجازها بأسرع وقت ممكن، وتتابع محافظة اللاذقية مجموعة من الإجراءات بالتنسيق بين مديريتي الزراعة والموارد المائية واتحاد الفلاحين وشركة الكهرباء لتخفيف الأضرار الناجمة عن عدم إمكانية إيصال مياه الري إلى ما تزيد مساحته الإجمالية عن ٦٠٠٠ هكتار المروية من النفق الواصل إلى بحيرة سد ١٦ تشرين.

وتضمنت الإجراءات إنجاز حفيرات تجميعية للمياه ضمن المجاري المائية الموجودة في نطاق المناطق المتضررة بواسطة آليات مديرية الموارد المائية والتي تم تحديد مواقعها بالتنسيق مع الوحدات الإرشادية والجمعيات الفلاحية والمزارعين أنفسهم من أجل تحقيق أكبر استفادة ممكنة من مياه تلك المجاري في إرواء العقارات القريبة منها، وبلغ عدد الحفيرات المنفذة لغاية تاريخه ٢٠/ حفيرة في قرى المغريط، برج القصب، بكسا، جبرو، كرسانا، فطيرو، الشامية.

كما تم التنسيق مع الشركة العامة لكهرباء محافظة اللاذقية لرفع التقنين الكهربائي لمدة أربع ساعات متواصلة بشكل يومي عن المناطق المتضررة بما يمكن المزارعين فيها من تشغيل محركاتهم الكهربائية لضخ مياه السواقي والحفيرات إلى عقاراتهم القريبة منها.